# تأثير الفراشة.. وإعادة اختراق إسرائيل لدول حوض النيل

أ. د. حمدي عبدالرحمن
أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وزايد

**ترتكز** السياسة الخارجية الإسرائيلية- شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى في النظام الدولي- على اعتبارات المصالح والقناعات الأيديولوجية، بيد أنّ الدولة العِبْرية لها طبيعتها وخصائصها المميزة؛ بوصفها كياناً دوليّاً مصطنعاً، يقوم على ركائز توراتية وتوسّعية، ترمي في نهاية المطاف إلى تأسيس ما يُطلقون عليه: «إسرائيل الكبرى».

وإنها لمفارقةٌ تثير التعجب؛ أنّ الدولة التي ادعت أنهـا قامت لحلّ المسـألة اليهودية في العالم، وتخليـص اليهود من مخاطر الاضطهاد العنصري، والإحسـاس بعـدم الأمن، باتت هي نفسـها تُعاني من الإحسـاس المزمن بانعدام الأمن[١].

لقد أضحـت القضية المحورية التي تهيمن على الحياة السياسية في الدولة العِبْرية، سواء داخليّـاً أو فـي التعامل الخارجـي، تتمثل في الحاجة إلى الأمن[٢].

وعليه؛ فإنّ إسـرائيل تسعى لتحقيق هدفَيْن متلازمَيْن؛ أولهما: الهيمنة والسـيطرة في إطار محيطها الشرق الأوسطي، وثانيهما: شدّ أطراف نُظُم الجوار الإقليمية الكبـرى؛ بما يمكّنها من تحقيق الاختراق والسيطرة المنشودة.

## زيـارة رئيس الـوزراء الإسرائيلي لمنطقة حوض النيل:

يمكن فَهْم زيارة رئيس الوزراء الإسـرائيلي بنيامين نتنياهو لأربـع دول في منطقة حوض النيـل، في يوليـو ٢٠١٦م، في هذا السـياق؛ بحسبانها تتويجاً لسـنوات طويلة من الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا.

تعكس هـذه الزيـارة توجّهات إسـرائيل الخارجيـة الجديدة بعد الربيـع العربي، والتي جعلـت إفريقيا على رأس أولوياته، وعلى الرغم من رحلات السّفاري السياسـية التي يقوم بها المسـؤولون الإسـرائيليون لإفريقيا، مثل وزير الخارجيـة أفيغدور ليبرمان، فـإنّ هذه الزيارة

**ما يزيد من خطورة الاختراق الإسرائيليّ لإفريقيا أنه يرتبط بمحاولاتٍ استعماريةٍ جديدةٍ لإعادة صوغ حدود العالمَيْن العربيّ والإفريقي، من خلال عمليات فكٍّ وتركيبٍ جيواستراتيجية**

تعدّ الأولى على مستوى رئيس الوزراء منذ زيارة إسحاق رابين للدار البيضاء عام ١٩٩٤م.

وثمّة دافعٌ شخصيٌّ لهذه الزيارة، حيث إنها تأتي في الذكرى الأربعين لمقتل شقيق نتنياهو الأكبـر أثنـاء عملية إنقاذ الرهائـن في مطار عنتيبي بأوغندا في ٤ يوليو عام ١٩٧٦م.

ومع ذلك؛ فـإنّ دلالات هـذه الزيارة تبدو مختلفـة تمامـاً، فالطلب الإفريقـي المتزايد على المسـاعدات الأمنية الإسرائيلية لمواجهة خطر الجماعات المتشددة، وبحث إسرائيل عن حلفاء جـدد، وتجاوز تأثيـرات الربيع العربي، دفع بنتنياهو إلى التركيز مجدّداً على تحسـين العلاقات مع الـدول الإفريقية، وخصوصاً في منطقة حوض النيل.

### ويمكـن تحديد الأهـداف الأساسية للزيارة فيما يأتي:

- أهداف اقتصادية وتجارية:

تسعى إسـرائيل لمواصلة تعميق العلاقات التجارية مع الدول الإفريقية الصاعدة اقتصاديّاً، حيث توجد نحو ستة اقتصادات إفريقية من بين عشـر اقتصادات هي الأسـرع نموّاً في العالم، وتطـرح إفريقيا العديد من فـرص العمل في المجـالات التي تمتلـك فيها إسـرائيل خبرة

(١) Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process, New Haven: Yale University Press, 1972, 216.

(٢) Alan Dowty, Israel Foreign Policy and the Jewish Question, Middle East Review of International Affairs, vol.3, No.1, March 1999. Pp.1-12.

واســـعة، مثل: الزراعة، والاتصـــالات، والطاقة البديلة، والبنية التحتية.

– أهداف سياسية ودبلوماسية:

إسرائيل تسعى كذلك للحصول على المزيد من الدعم الدبلوماسيّ من الدول الإفريقية في مختلف هيئات الأمم المتحدة، حيث أنها تواجه انتقادات لاذعة بســبب احتلالها للضفة الغربية وحصارها لقطاع غزة، كما تحاول كذلك استعادة مقعدها بصفة مراقب فـــي الاتحاد الإفريقي، والذي فقدته منذ عام ٢٠٠٢م.

وتســـعى إســـرائيل إلـــى إقامـــة تحالفٍ اســـتراتيجيٍّ مع إفريقيا من خلال تقليص عدد دول الممانعة الإفريقية ضدّ إســـرائيل، وهو ما تحقق بقرار غينيا استئناف علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل وزيارة مدير الخارجية الإسرائيلية لتشـــاد، وقد تقرر عقـــد القمّة الإســـرائيلية الإفريقية الأولى في لومـــي عاصمة توغو عام ٢٠١٧م.

– أهداف تتعلق بتحـــولات الصراع العربي الإسرائيلي:

فقـــد أدى هـــذا الصـــراع إلـــى الإضرار بالعلاقات الإسرائيلية الإفريقية في الستينيات والســـبعينيات من القرن الماضـــي، ومنذ بداية الثمانينيـــات عـــادت الحيـــاة مرّة أخـــرى بين الإســـرائيليين والأفارقة، وبالفعل باتت تل أبيب مقصداً للزعماء وكبار الشـــخصيات الإفريقية، حيث زارها هذا العام (٢٠١٦م): الرئيس الكيني أوهورو كينياتا، ورئيس توغو فوري جناسينجبي، ووزيـــر خارجيـــة غانا، ووفد من رجـــال الدين المســـلمين الأفارقة. ولعلّ تصريحات الرئيس الكيني في أعقاب اجتماعه بنتنياهو في نيروبي تلخّـــص التحولات الجيوسياســـية فـــي مثلث العلاقات بين كلٍّ من العرب والأفارقة وإسرائيل، يقـــول كينياتا: «إنّ علاقات إســـرائيل بجيرانها العرب اليوم أفضل من أيّ وقت مضى... فلماذا ندّعـــى نحن فـــي القارة الإفريقيـــة أننا نعرف أفضل من دول المنطقة».

– أهداف أمنية واستراتيجية:

لا شك أنّ الخبرة الاستخباراتية والعسكرية الإســـرائيلية تعـــدّ ذات قيمـــة مقـــدّرة للدول الإفريقيـــة، ولا ســـيما تلك التـــي تواجه خطر الإرهاب والجماعـــات الراديكالية العنيفة، مثل القاعدة وبوكـــو حرام والشـــباب المجاهدين، وتحاول الدبلوماسية الإسرائيلية الترويج للنموذج الإسرائيلي في مكافحة الإرهاب، وخصوصاً في دول حوض النيل وشرق إفريقيا.

وقـــد اتضح ذلك في القمّـــة الإقليمية التي عُقـــدت في أوغنـــدا، وجمعت رئيـــس الوزراء الإسرائيلي بقادة سبع دول إفريقية، هي: إثيوبيا، وروانـــدا، وأوغندا، وكينيا، وجنوب الســـودان، وزامبيا، بالإضافة إلى وزير خارجية تنزانيا.

ويعكـــس بيـــان القمّـــة أهميـــة التعـــاون الإسرائيلي على المســـتوى الإقليمي في مجال تبادل المعلومات الاســـتخباراتية، والتدريب من أجل محاربة الإرهاب.

– إشعال الخلاف بين دول المنبع والمصبّ لحوض النيل:

ربما يكون ذلك من بين الأهداف غير المعلنة للزيارة؛ إذ لا يخفى أنّ لإسرائيل أحلاماً قديمة في الحصـــول على حصّة من ميـــاه النيل لري صحراء النقب، وهو ما عبّر عنه عمليّاً المهندس الإسرائيلي «اليشع كيلي» عام ١٩٧٤م، حيث قام بتصميم ترعة لسحب مياه النيل من أسفل قناة السويس وتوصيلها إلى إسرائيل.

ويُلاحَظ أنّ السياسة الإسرائيلية قد ركزت، منـــذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، في ترشـــيد توجهاتها الإفريقية بالتركيز في مناطق نفـــوذ محدّدة، ولعلّ أبرز تلـــك المناطق: القرن

الإفريقيّ، وحوض النيل، حيث تحرص الدولة العِبْرية على تكثيف وجودها في كلّ دول المنبع الإفريقية، مثل: إثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، والكونغو الديمقراطية، وتحتفظ إسرائيل بثلاث سفارات مهمّة في كلٍّ من: إثيوبيا وإريتريا وكينيا.

كما يُلاحَظ كذلك أنّ إسرائيل تحاول مواجهة الخطر الإسلامي المتصاعد في هذه المنطقة، وخصوصاً في ظلّ حالة ضعف الدولة أو انهيارها، كما هو الحال في الصومال، وتنظر إسرائيل إلى هذه المخاوف الأمنية بوصفها تهديداً مباشراً لأمنها القومي.

على أنّ الهدف الأكثر أهمية الذي تسعى إليه الدبلوماسية الإسرائيلية يتمثّل في تطويق منظومة الأمن القوميّ المصريّ؛ من خلال تأليب دول منابع النيل على مصر والسودان؛ من خلال رفع المطالب الخاصّة بإعادة النظر في توزيع حصص مياه النيل، وقد ظهر ذلك واضحاً منذ زيارة أفيغدور ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي لإفريقيا في سبتمبر ٢٠٠٩م، حيث اصطحب معه وفداً كبيراً يضمّ خبراء في: الزراعة، والريّ، والتجارة، وممثلين عن المؤسستَيْن الصناعية والعسكرية في إسرائيل، وقد شملت زيارة ليبرمان: كينيا وأوغندا وإثيوبيا.

ويُلاحَظ أنّ وفوداً من دول حوض النيل الأخرى، مثل: الكونغو وكينشاسا وبوروندي، قد زارت إسرائيل بهدف مناقشة مشروعات التعاون المائيّ مع إسرائيل.

## تأثير الفراشة.. وعودة إسرائيل لحوض النيل:

من المعلوم أنّ «تأثير الفراشة» the Butterfly Effect يعدّ تعبيراً مجازيّاً عن إمكانية أن تُحدث تغييراتٌ طفيفةٌ في مكانٍ ما آثاراً كبيرة في أماكن أخرى.

وقد استخدم مجموعة من الخبراء الإسرائيليين هذا المفهوم للتعبير عن ضرورة إحداث تغييرات جذرية في العقيدة الأمنية لدولة إسرائيل في أعقاب ثورات الربيع العربي من جهة، ونتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى.

ويرى أليكس مينتز Alex Mintz، الذي ترأّس الاجتماع الرابع عشر لمؤسسة إدموند بنجامين دو روتشيلد بهرتسيليا في يونيو ٢٠١٤م، ضرورة تغيير مبدأ «ديفيد بن جوريون» الذي حدّد العقيدة الأمنية لإسرائيل منذ قيامها حتى اليوم، ويُطلق على هذا المبدأ اسم: «القانون الشفوي» الذي يستند على ثلاثة مبادئ، هي[1]:

١ – الردع.

٢ – الإنذار المبكر.

٣ – التفوق العسكري.

فقد آمن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي– منذ البداية– بأنّ طبيعة العلاقات الجيواستراتيجية بين العرب وإسرائيل لن تمكّن أيّاً من الطرفَيْن من تحقيق نصرٍ حاسم على الطرف الآخر، وعليه؛ يتعين على إسرائيل أن تسعى لتحقيق الشرعية الإقليمية من خلال الاعتراف التدريجيّ بوجودها في المنطقة.

وفي عام ٢٠٠٦م خضعت هذه العقيدة الأمنية لعملية مراجعة، حيث أضيف إلى هذا القانون الشفويّ مبدأ رابع، هو: الدفاع.

على أنّ مؤتمر هرتسيليا– السابق الإشارة إليه– قد اقترح إضافة أربعة مكونات أخرى جديدة؛ بهدف تطويع العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وجعلها قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية الجديدة، وتتمثل هذه المكونات الأربعة

(١) http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.597519

في:

١ – الوقاية.

٢ – الاستباق.

٣ – التحالف مع الولايات المتحدة والقوى الإقليمية.

٤ – التكيّف.

ولا يخفى أنّ إسرائيل تتبنّى بالفعل أساليب الوقاية والضربات الاستباقية، وذلك باستخدام كلّ أنواع الأسلحة المملوكة لديها، ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى ضرب المفاعل النوويّ العراقيّ عام ١٩٨١م، والغارات الجوية على سوريا، ومهاجمة قوافل في شرق السودان بزعم أنها كانت تحمل أسلحة تتجه إلى قطاع غزة.

وإذا كانت العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة تمثّل أمراً مفروغاً منه في أدبيات الفكر الاستراتيجيّ لكلٍّ من البلدَيْن؛ فإنّ إسرائيل تتجه لبناء قاعدة تحالفات إقليمية جديدة، سواء بشكلٍ رسميٍّ أو غير رسميّ، عبر مستويات ثلاثة:

– المستوى الأول: يشمل دول الخليج العربية؛ من خلال دعم مبادرة السلام العربية.

– المستوى الثاني: يشمل منطقة شرق إفريقيا، ولا سيما دعم العلاقات مع دولٍ مثل: كينيا وإثيوبيا وجنوب السودان وأوغندا.

– المستوى الثالث: يشمل دول حوض المتوسط، ولا سيما اليونان وقبرص.

أما المكوّن الرابع للعقيدة الأمنية الإسرائيلية الجديدة؛ فهو الذي يرتبط بمفهوم «تأثير الفراشة»، وهو ما يعني تكيّف إسرائيل مع التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية في أعقاب الاحتجاجات السلمية التي شهدتها كلٌّ من تونس ومصر في أواخر عام ٢٠١٠م.

ولا يخفى أنّ الاختراق الإسرائيلي الناعم لدول حوض النيل، في أعقاب الربيع العربي، قد تمّ التعبير عنه في عدة أشكال، لعلّ من أبرزها:

١ – الترويج للخيار الإسرائيلي في مواجهة الحركات المسلحة في كلٍّ من شرق إفريقيا وغربها– كما ذكرنا–: فإسرائيل ترى نفسها صاحبة خبرة طويلة في تبنّي استراتيجياتٍ أمنيةٍ وعسكريةٍ لمكافحة الإرهاب، وعليه: نجد التغلغل الإسرائيلي واضحاً في دول حوض النيل، ولا سيما كينيا وجنوب السودان وإثيوبيا، ومن المعروف أنّ إسرائيل تقدّم التدريب والدعم لكينيا في مواجهة حركة الشباب الصومالية.

٢ – تدشين أول لوبي إسرائيلي في الكنيست لتعزيز العلاقات بين إسرائيل والدول الإفريقية: وذلك برئاسة العضو شمعون سليمان، وفي ١٩ مايو ٢٠١٤م حضر وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان أول اجتماع لهذا اللوبي، وأكد أنّ إسرائيل بوصفها قوة اقتصادية، وتتمتع بعضوية منظمة التعاون والتنمية، تستطيع أن تجني فوائد سياسية واقتصادية كبرى من إفريقيا.

٣ – استخدام إسرائيل لقوتها الناعمة: لتقديم العون للدول الإفريقية في مجالات الزراعة والمياه والطبّ ومكافحة الإرهاب.. وغير ذلك، بيد أنّ إسرائيل في سعيها لتحقيق هذا الهدف تقوم بعقد شراكات مع الدول المانحة الكبرى، مثل: الولايات المتحدة وكندا وإيطاليا، وذلك من أجل القيام بالمشروعات الاستثمارية المختلفة.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى المبادرة الإسرائيلية الألمانية التي تمّ إبرامها بين البلدَيْن في فبراير ٢٠١٤م، من أجل تحقيق البرنامج الإنمائي في كلٍّ من بوركينافاسو والكاميرون وبوروندي.

### إسرائيل وإريتريا:

يتميز الوجود الإسرائيلي في إريتريا بأنه

محدود، ولكنه مؤثر وذو مغزى كبير، ففي عام ٢٠١٢م كشفت وكالة ستراتفور الأمريكية أنّ إسرائيل تمتلك وحدات بحرية في أرخبيل دهلك وميناء مصوع، فضلاً عن وجود مركز للتنصت في جبال أمبا سويرا.

وتستهدف هذه القواعد جَمْع المعلومات الاستخباراتية عن أية أنشطة غير معتادة في مياه البحر الأحمر، وخصوصاً من قِبل إيران[١].

إنّ الهاجس الأمنيّ هو الدافع الأكبر لإريتريا، والذي يجعلها ترتمي في أحضان إسرائيل، فإثيوبيا أضحت دولةً حبيسةً بعد استقلال إريتريا، وهي ما فتئت تحاول الوصول إلى مياه البحر الأحمر من خلال إعادة السيطرة على ميناء عصب، ولا يخفى أنّ هذه الفكرة تمثّل أحد الأهداف الكبرى التي تسعى إلى تحقيقها النخبة الحاكمة في أديس أبابا، كما إنها تمثّل إحدى أبرز قضايا الفكر الاستراتيجي الإثيوبي.

ثمّة سببٌ آخر يفسّر هذا التقارب الإريتري الإسرائيلي، وهو رغبة حكومة أسمرا في أن تؤدي علاقتها بإسرائيل إلى التأثير في الولايات المتحدة؛ بما يغيّر من سلوكها التصويتي المتعلّق بإريتريا في المحافل الدولية، ومع ذلك؛ فإنّ إسرائيل تبدو غير راغبةٍ في توسيع علاقاتها بإريتريا؛ نظراً لأنها تحتفظ بعلاقات متميّزة مع إثيوبيا، كما إنّ لديها اهتماماً أوسع بمنطقة شرق إفريقيا؛ إذ تسعى إسرائيل إلى تطويق الحكومة الإسلامية في السودان، وذلك من خلال تعزيز علاقاتها بدُول الجوار، مثل: كينيا وجنوب السودان.

ويبدو أنّ محاولة إريتريا كسر طوق العزلة الدولية عليها؛ هو الذي دفعها للتعاون مع إيران

(١) انظر نصّ التقرير في:
Stratfor, Eritrea: Another Venue for the Iranian-Israeli Rivalry, December 21, 2012

**تهدف إسرائيل من خلال تحالفاتها الجديدة في حوض النيل إلى استكمال خطة الحصار الإفريقي، عبر آليات عدة، منها شراء النصيب الأوفر من الصكوك في سدّ النهضة، وفرض مزيدٍ من الضغط على مصر**

التي تسعى إلى السيطرة على باب المندب والطريق المائي المؤدي إلى قناة السويس، وعليه؛ فقد أضحت إريتريا ساحةً لتنافس القوى الشرق أوسطية المتنافسة (إسرائيل، وإيران)، وبما يهدّد المصالح العربية في المنطقة.

### إسرائيل وسدّ النهضة:

من المثير للانتباه حقّاً أنّ معظم ما كُتب أو قيل عن آثار سدّ النهضة على الأمن القومي المصريّ لا يخلو من المبالغة أو التهوين، فالأرقام والتقديرات المعلنة هي مجرد اجتهادات قد تعكس رؤية سياسية معينة، أو عدم الفَهْم في كثيرٍ من الأحايين، واللافت للانتباه أنّ القرار الإثيوبيّ الخاصّ ببناء سدّ النهضة ليس مفاجئاً بحدّ ذاته، حيث إنّ إثيوبيا قامت بالفعل ببناء عددٍ من السدود ومحطات توليد الطاقة الكهرومائية على ضفاف بعض الروافد والأنهار في أراضيها، ولعلّ من أبرز الأمثلة على ذلك ثلاثية سدود «جيبي» على نهر «أوما»، بيد أنّ هذه السدود لا يمكن مقارنتها بسدّ النهضة الذي من المتوقع أن يولِّد ستة آلاف ميجاوات من الكهرباء، ويعدّ هذا السدّ الإثيوبي في حال

اكتماله واحداً من أكبر عشرة سدود في العالم، وهو ما يرفع من قدر إثيوبيا الإقليمي، ويجعلها في مصافّ القوى الإفريقية الصاعدة.

ولعلّ ذلك يفسّر لنا سرّ التلاحم الشعبي، والتصميم السياسيّ على المضي قُدماً في تنفيذ حزمة السدود الإثيوبية، وقد ظهرت هذه الروح الوطنية في شراء الصكوك الخاصّة بتمويل السدّ من قِبل المواطنين داخل إثيوبيا وخارجها، وهو الأمر الذي جعل عملية التمويل ممتدة مع بناء السدّ نفسه، وهي لحظات تتجلّى فيها المشاعر الوطنية الإثيوبية، وتعيد إلى الذاكرة أجواء مصر الناصرية أثناء بناء السدّ العالي.

وطبقاً لرؤية رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ملس زيناوي؛ فإنّ سدّ الألفية سوف يحقّق مصالح كلٍّ من السودان ومصر؛ من خلال منع الفيضانات وتوفير الأراضي للري، وهو ما يعني- من وجهة نظره- ضرورة مشاركتهما في تكاليف بناء هذا السدّ، بنسبٍ تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ لكلٍّ منهما، «ومع ذلك، ونظراً لعدم وجود عدالة في النظام المائيّ لدول حوض النيل، فإنّ إثيوبيا سوف تتحمل وحدها تكاليف بناء السدّ»، وذلك على حدّ قول زيناوي.

ولعلّ الموقف الأصعب الذي سوف تواجهه مصر- بلا جدال- يتمثّل في عملية ملء خزان السدّ، وهو أمرٌ يتوقف على معدلات هطول الأمطار، وهي معدلات متفاوتة في الغالب الأعم، فإذا كانت معدلات الأمطار غزيرة؛ فقد تستغرق عملية ملء السدّ سنتَيْن على الأكثر، أما في حالة حدوث جفاف وقلّة تساقط الأمطار؛ فسوف تستغرق عملية ملء السدّ مدة أطول، ليس هذا فحسب؛ فكمية المياه في خزان السدّ سوف يكون لها تأثيرٌ بالغٌ في تدفّق مياه النيل.

النتيجة التي نخلص إليها ببساطة شديدة هي: أنّ تدفق المياه في نهر النيل سوف يتأثر بمعدلات متفاوتة؛ ما يؤدي إلى نقصان نصيب مصر من مياه النيل.

ويبدو أنّ إثيوبيا على وعيٍ بحجم المشكلات التي قد تحدث عندما يتمّ ملءُ السدّ، ولتجنّب ذلك ينبغي أن تتم عملية ملء خزان السدّ بطريقةٍ مسؤولةٍ ودون مَنْع أو حجزٍ للمياه عن دولتَي المصبّ؛ لأنّ ذلك يُعدّ أمراً غير مقبولٍ وفقاً لقواعد التعامل الدولي، كما إنه يفتقد صفة الأخلاقية، ولعلّ المقطوع به هنا هو استحالة التنبؤ بأبعاد عملية ملء الخزان.

ليس هذا فقط؛ فهناك آثارٌ سلبيةٌ أخرى للسدّ فيما يتعلق بالبيئة، مثل: ارتفاع درجات الملوحة، والتلوث، وتآكل التربة في المنطقة المحيطة.

ولعلّ ذلك كلّه يدفع إلى ضرورة الحوار والتفاوض بين جميع الأطراف.

على أنّ مكمن الخطورة في بناء سدّ النهضة الإثيوبيّ يتمثّل في كونه ليس جزءاً من مبادرة حوض النيل أو اتفاقية التعاون الإطاري، أو أيّ اتفاقٍ ثنائيٍّ بين إثيوبيا ومصر، إنه مجردُ مشروعٍ إثيوبيٍّ، يأتي ضمن استراتيجيةٍ وطنيةٍ لبناء السدود واستخدام الموارد المائية، كما أنّ تصديق البرلمان الإثيوبيّ على «اتفاقية عنتيبي» بالإجماع يعني إصراراً إثيوبيّاً واضحاً على استبعاد مصر من الترتيبات الإقليمية الجديدة التي تقودها إثيوبيا في حوض النيل، ومن المعلوم أنّ عدم التنسيق بين دول حوض النيل، ولا سيما إثيوبيا ومصر، فيما يتعلق باستخدام المياه، سوف يُلحق ضرراً بالغاً بدولتَي المصبّ.

ولعلّ الدور الإسرائيليّ في دعم سدّ النهضة الإثيوبي يرتبط بسعي تلّ أبيب الدائم للوصول إلى منابع النيل، ويمكن أن نشير هنا إلى مشروع «اليشع كالي» عام ١٩٧٤م، والذي كان يهدف إلى

نقل مياه النيل إلى صحـــراء النقب عبر أنابيب تمرّ تحت قناة السويس.

وتشير بعض التقارير الدولية إلى محاولات إســـرائيل المراجعـــة والتصديق علـــى اتفاقية المجـــاري المائية الدولية، وهـــي اتفاقٌ إطاريٌّ عالميٌّ من شـــأنه أن يمنح البلدان في المنطقة الحقّ في تقاســـم الموارد المائية، وإعادة توزيع الحصص وفقاً لذلك.

وتأمل إسرائيل أن يتمّ الاعتراف بها بوصفها دولة شـــرق أوســـطية، وهو الأمر الذي يعطيها الحقّ في تقاســـم مياه النيل، وتعمل إســـرائيل بالفعـــل على قدمٍ وســـاقٍ في قطاعـــات المياه والزراعة الخاصّـــة بكثيرٍ من دول حوض النيل، مثل: كينيا وإثيوبيا، وهناك خبراء إســـرائيليون يقيمون فـــي هذه البلدن، فضـــلاً عن احتفاظ إسرائيل بقواعد عسكرية في إريتريا.

ومن المعلوم أنّ إســـرائيل قد وقّعت اتفاقاً مع إثيوبيـــا، يتعلق بتوزيع الكهرباء التي ســـيتم إنتاجها من سدّ النهضة، وقد بدأت بإنشاء خطٍّ لنقل الكهربـــاء إلى كينيا، وخطٍّ آخر إلى جنوب السودان، ولا شك أنّ عقود توزيع الكهرباء تُظهر أنّ إسرائيل جزءٌ أساسيٌّ من عمليات وسياسات التشغيل بسدّ النهضة.

وتهدف إســـرائيل مـــن خـــلال تحالفاتها الجديـــدة في حوض النيل إلى اســـتكمال خطة الحصار الإفريقيّ الذي يضمّ جنوب الســـودان وكينيا وإريتريا وإثيوبيـــا، عبر آليات عدة، منها شـــراء النصيب الأوفر من الصكوك في ســـدّ النهضة، وفـــرض مزيدٍ من الضغط على مصر، وإيجاد آلية للتعـــاون مع الصين والدول الكبرى التي تملك الكثير من الشـــركات والمصالح، كلّ ذلك يدفع إلى محاصـــرة مصر وابتزازها، وهو ما تجلّى في عرض إسرائيل التوسط بين مصر وإثيوبيا لحلّ أزمة سدّ النهضة[1].

### إسرائيل وجنوب السودان:

لقد كانت إســـرائيل من أوائـــل الدول التي أعلنـــت اعترافها بدولة جنوب الســـودان؛ فور انفصالهـــا عـــن الدولـــة الأمّ في أوائـــل يوليو ٢٠١١م، وقد أعرب رئيس الوزراء الإســـرائيليّ بنيامـــين نتنياهو في ذلك الوقت عن اســـتعداد بلاده لتقديم العون لجنوب السودان في مجالات الزراعة والاتصالات والبنية الأساسية، على أنّ الاتصالات بين حركة التمرد في جنوب السودان وإسرائيل مسألة قديمة العهد، وترجع إلى أوائل الستينيات من القرن الماضي.

وهنا يُطرح التســـاؤل حـــول مغزى ودلالات هذه الهجمة الدبلوماســـية الإسرائيلية الجديدة على جنوب الســـودان؟ وما الذي تريده إسرائيل من حكومة جوبا؟ وما انعكاســـات ذلك كلّه على مصر بعد انهيار نظام مبارك؟

في أثناء زيارته لإســـرائيل أواخر ديســـمبر ٢٠١١م؛ أعرب رئيس جنوب الســـودان سلفاكير عن إعجابـــه ودعمـــه لدولة إســـرائيل، حيث قال: «أنا ســـعيد للغاية لوجودي في إســـرائيل، والســـير على تراب أرض الميعاد، ولا شـــك أنّ شعب جنوب السودان بأســـره يشعر معي بهذه السعادة»، وأضاف كير: «بدونكم (أي إسرائيل)؛ لمـــا قامت لنا قائمة، لقد ناضلتم معنا من أجل استقلال جنوب السودان، ونحن حريصون على التعلّـــم من تجاربكم وخبراتكم الواســـعة»، وفي المقابل؛ أشار الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز أنّ إسرائيل لديها مصالح دائمة من أجل تطوير

(١) ذكرت وكالة الأنباء الإثيوبية: أنّ وزير الزراعة الإسرائيلي يائير شامير أعرب عن استعداد إسرائيل لمساعدة مصر وإثيوبيا فى التوصل إلـى اتفـاق بشأن بناء سدّ النهضة الإثيوبي. انظر: الأهرام العربي، ٢٤ أبريل ٢٠١٤م.

ودعم بلدان شـــرق إفريقيا: «نحـــن نعلم أنكم ناضلتم بكلّ شـــجاعة وحكمـــة، وواجهتم جميع الصعاب من أجل إقامة بلدكم، وبالنسبة لنا: فإنّ ولادة جنوب السودان هي علامةٌ فارقةٌ في تاريخ الشرق الأوســـط لتعزيز قيم الحرية والمساواة، والسعي نحو الســـلام والخير، وإقامة علاقات حسن جوار»[١].

ومن المثير للانتباه: أنّ زيارة كير لإسرائيل اســـتمرت فقط مدة ٢٤ ســـاعة، حيـــث التقى خلالهـــا رئيس الوزراء بنيامـــين نتنياهو، ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، ووزير الدفاع إيهود بـــاراك، كما زار ياد فاشـــيم Yad Vashem، وهو متحف تاريخ المحرقة اليهودية.

تحديات للأمن المصري والعربي:

لعلّ ما يدعو إلى التأمل والتدبّر هو: توقيت الحملة الدبلوماســـية التي تقوم بها إســـرائيل لتوثيق عرى الصداقة بينها وبين حكومة جنوب الســـودان، فتاريخ العلاقة معروفٌ منذ بدايات حركات التمرد، وثمّة حالة من العشق تدفع دوماً بالنخبـــة المهيمنة في جنوب الســـودان للتطلع صوب الدولة الإســـرائيلية، والعجيب في الأمر: أنّ النخبـــة الحالية التي تحكم في جوبا لا تزال تنأى بنفسها عن أي روابط قد تجمعها بالعروبة هويةً وثقافة!

يقول ســـلفاكير رئيس جنوب الســـودان في أثناء اســـتقباله لأحد الوفود الإســـرائيلية في جوبا: «إنّي أنظر فأجد ســـفارة لإســـرائيل في الأردن، وســـفارة أخرى في مصر، ومع ذلك فإنّ جنوب السودان ليست دولة عربية».

وتستفيد إسرائيل من هذا التوجّه السوداني الجنوبي لبناء تحالفٍ جديدٍ في شـــرق إفريقيا، يضـــمّ إلـــى جانب جنـــوب الســـودان: أوغندا وكينيا وإثيوبيا، ولا شـــك بأنّ قيام هذا المحور الاســـتراتيجيّ يمثّل خصماً اســـتراتيجيّاً لدور مصر الإقليمي في إفريقيا.

وأحسب أنّ اختراق إسرائيل للأمن المصريّ والعربيّ عبر بوابة جنوب الســـودان؛ يمثّل- من النواحي النفسية والاستراتيجية- أمراً لا يمكن إنـــكاره أو تجاهلـــه في التفكير الاســـتراتيجيّ المصريّ والعربي.

وثمّة مجموعة من المؤشـــرات والتحركات التـــي تقوم بها إســـرائيل، من شـــأنها الضغط علـــى الإرادة المصرية والعربية في حالة جنوب السودان، ومن ذلك ما يأتي:

- قيـــام إســـرائيل بتوظيـــف أدوات قوتها الناعمة لكســـب عقول شـــعب جنوب السودان وقلوبه: وهو ما يمهّد لتأسيس قاعدة نفوذ دائمة لإســـرائيل في جنوب السودان، إذ من المتعارف عليه أنّ إسرائيل لديها خبرة واسعة في استخدام قدراتها الفنية والتكنولوجية لتوفير المساعدات التنموية اللازمة للـــدول الإفريقية، وقد حقّقت نجاحاً ملاحظاً في هذا المجال.

- يمكن اســـتخدام ملف مياه النيل وتوظيفه سياســـيّاً من قِبل إســـرائيل: حيـــث إنّ جنوب السودان تتمتع بوفرةٍ مائية، ويمكن لها من خلال إقامة المشروعات المشتركة، مثل قناة جونجلي، أن تُســـهم في حلّ الأزمة المائية في مصر. ولا شـــك في أنّ مصر لديها شـــكوك متزايدة في التحركات الإسرائيلية لدى دول حوض النيل، إذ ما فتئت الدبلوماســـية الإسرائيلية تحرّض دول منابع النيل على المطالبة بإلغاء النظام القانوني لنهر النيـــل، والذي وُضع في زمن الاســـتعمار الأوروبي.

- تعمل إسرائيل بالتنسيق دوماً مع الولايات

(١) Israel and Africa, Jerusalem Post Editorial, At: 23:48 2011/22/12. http://www.jpost.com/Opinion/Editorials/Article.aspx?id=250634

المتحـــدة والدول الغربية: وهنا يمكن الإشـــارة إلى المشـــاريع الغربية لإعـــادة صياغة منطقة جنوب الســـودان وشـــرق إفريقيا مـــن الناحية الجيواستراتيجية؛ بهدف تصفية النفوذ العربيّ والإســـلامي فيها، أليس تفتيت كلٍّ من السودان والصومـــال بمثابة تحدٍّ خطيـــر للأمن القوميّ العربي، وإضافـــة مهمّة لمكانة قـــوى إقليمية غير عربية مثـــل إثيوبيا وكينيـــا وأوغندا؟! إنّ بعض التقارير تشير إلى سيطرة الإسرائيليين- ولو بشكلٍ غير مباشـــر- على بعض القطاعات الاقتصاديـــة الناشـــئة فـــي جنوب الســـودان، مثل قطـــاع الفندقة والســـياحة، بالإضافة إلى تقديم مســـاعداتٍ مهمّة في مجـــالات الزراعة والاتصالات وأعمالٍ البنية الأساســـية، ألا يعني ذلك كلّه تقويضـــاً للدور المصري في المنطقة، ومحاولـــةً لاحتـــواء مصر في مرحلـــة ما بعد مبارك؟!

## على سبيل الختام:

لعلّ ما يزيد من خطورة الاختراق الإسرائيليّ لإفريقيا أنه يرتبط بمحاولاتٍ استعماريةٍ جديدةٍ لإعادة صَوْغ حدود العالمَيْن العربيّ والإفريقي، من خلال عمليات فكٍّ وتركيبٍ جيواستراتيجية، الأمر الـــذي يؤدي إلـــى خلق كيانـــاتٍ جديدة مصطنعـــة، تنال مـــن مقومات وأُســـس النُّظُم الإقليمية السائدة.

ولا يخفى أنّ الإعـــلام الغربيّ ما فتئ يروّج لمقولة الصِّدام بين العرب والأفارقة في مناطق التماسّ الكبـــرى، ابتداءً من القـــرن الإفريقيّ الكبير، وحتى الساحل الموريتانيّ على المحيط الأطلســـي، أَلَم يتمّ تصوير الصـــراع الدائر في دارفور بأنـــه محاولاتٌ للهيمنة مـــن قِبل أقلية عربية على أغلبية إفريقية؛ تعاني ظلم التهميش والاستبعاد؟!

إنّ مـــدة الانقطاع التاريخية بين الشـــعبَيْن العربـــيّ والإفريقيّ، والتي امتـــدت منذ مجيء الاســـتعمار الغربي، تمثل تحديّـــاً خطيراً أمام دعم جهود التضامـــن العربـــيّ الإفريقيّ، كما إنّ تحديـــات العولمة الراهنـــة، وما تفرضه من مخاطر على كلٍّ من الشعبَيْن العربيّ والإفريقيّ، تقضـــي بأهمية عودة التلاحـــم والتضامن بين الجانبَيْـــن، وهو ما ينبغي أن ينعكس على أجندة جميع تنظيمات العمل الجماعيّ المشترك لدى الفريقَيْن، ولا ســـيما الاتحاد الإفريقيّ وجامعة الدول العربية، ولا بد من أن يدعم ذلك الموقف السياسيّ: الشروع في تأسيس حوارٍ استراتيجيٍّ جديدٍ بين العرب والأفارقـــة، تُطرح من خلاله القضايا المشـــتركة كافة؛ بهـــدف الوصول إلى رؤيةٍ واحدةٍ لمواجهة تلك القضايا ■